(٢)
الانطلاق من التخلف..
إلى الميزة التنافسية

لا توجد فى العالم دولة بغير موارد

فالدولة الجرداء من الموارد.. ليس لها وجود

فالشمس والقمر.. مورد

والأرض والسماء .. مورد

والأرض الزراعية .. مورد

وحتى الأراضى الصحراوية .. مورد

والورد والزهر .. مورد

والشوك بدون الورد .. مورد

والبر والبحر والهواء.. مورد

وباطن الأرض.. مورد

وسطح الأرض .. مورد

وهكذا.. وهكذا.. وكل شىء حولنا مورد أو على الأقل لابد أن يكون..

لأنه قابل لأن يكون

أما أن يظل شيء من موارد أى دولة أو من بعض مواردها.. أو أن تظل كل مواردها معطلة بغير استغلال.. فتلك قضية أخرى، إنها قضية البشر وما يعلمون.. وما يعملون.

البشر الذين إذا قالوا.. فقد يقولون ما لا يفعلون.

وإذا فعلوا فقد يفعلون ما لا يتقنون.

وإذا أتقنوا.. فقد لا يتقنون إلا ما لا جدوى منه ولا طائل من ورائه.. وما ليس عليه طلب من أحد.

هذه هى القضية

فالدول المتخلفة .. مثلا

تريد أن تصنع ما لا تملك مقومات صنعه.

وتستمر فى ذلك حتى بعد أن تعلم.. وبعد أن يعلم كل من لا يعلم أنها لا تملك مقومات ما تصنع.

كل هذا لأن الدول المتخلفة لا تريد أن تدرك بل إنها تتعامى عمد عن أمر لا يمكن الطعن فى صحته لا من جانب الدول المتخلف ولا من جانب الدول المتقدمة.. ذلك الأمر هو أن الدول المتخلفة التى مهما كان فيها من ثروات كامنة - ليس فيها من الثروا الواضحة للعيان إلا التخلف.. وهذا التخلف هو الثروة التى يجب أ

تفكر كل الدول المتخلفة فى استثماره لصالحها.. ولصالح التنمية فيها.. بمعنى أن تفكر هذه الدول المتخلفة فى الطريقة أو الوسيلة التى تحول التخلف فيها إلى ميزة تنافسية.

فالتخلف الذى تعانى منه الدول المتخلفة هو أحد ثرواتها.. ومن ثم فلابد من استثماره أولا.. وهذا هو منطق التنمية ذاتها.. التنمية التى لا يصح - بل لا يمكن - أن تعتمد إلا على أكثر الموارد وفرة.. وليس على أكثر الموارد ندرة.

فمثلا إذا كان لدى دولة (متخلفة) رصيد ضخم من الأمية والأميين.. وإذا أدركت هذه الدولة - كما يجب أن تدرك هى وكل الدول المتخلفة - أنها عاجزة عن محو أمية الأميين (جميعا) كان أول ما يتعين على مثل هذه الدول أن تفعله هو أن تستفيد من هؤلاء الأميين أى أنه يجب عليها أن تستثمر الأمية لصالح التنمية أى إنه يجب على هذه الدولة أن تستثمر تخلفها فى تحقيق التنمية من خلال التخلف.

فالأمية فى الدول المتخلفة أحد الكائنات الحية (جدا) التى لا يمكن إنكارها (أو تجاهلها) ومن ثم فلابد من التعايش معها أولا على ما هى عليه.. على الأقل ريثما يتم خفضها أو محوها فى الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل.

أما أن يقال إن الأمية عائق أو عقبة كؤود فى وجه التنمية فهو قول مبالغ فيه ومرفوض أولا لأنها فى معظم الدول المتخلفة ظاهرة

شبه أبدية لا فكاك منها على الأقل فى الآماد القصيرة والمتوسطة وثانيا لأن هذه الأمية لا تحول دون تشغيل أصحابها الأميين فى أعمال تتناسب مع حالتهم التى هم عليها.. وليس من المنطق أبدا تعليق مستقبل مصر.. ومستقبل التنمية المصرية كلها على موضوع محو الأمية والقضاء عليها. خصوصا وأن مصر غنية بالأعمال الملائمة للأميين.. وهى كلها أعمال تساهم بصورة مباشرة فى إحداث التنمية.. بصُور متعددة كلها ضرورية ولازمة.

فمثل هذه الأعمال (للأميين) فى مصر كثيرة ووفيرة.. قد نذكر منها كنس الشوارع التى لا تكنس.. وإغلاق البالوعات التى لا تغلق، وتنظيف المبانى الحكومية وغير الحكومية وصيانتها من الداخل والخارج وهذا ما لا يحدث وإزالة الأتربة التى تستلقى فى ثقة واطمئنان فوق المكاتب والكراسى.. وفى عربات الأوتوبيس والترام ناهيك عن الخدمة فى المنازل لرفع مستوى النظافة داخل البيوت إذ لا يعقل أن تكون لدينا هذه الوفرة من الأميين ولا تكنس البيوت ولا الشوارع.. ولا تغلق البالوعات وتظل مفتوحة ليل نهار.. وتظل دواوين الحكومة ومكاتبها تفتقر إلى النظافة.. كل هذا يحدث رغم أن عدد الأميين كثير.وتظل هذه الأمية معطلة لا يستثمرها أحد للقضاء على هذه المظاهر الصارخة التى تعوق سير العمل وتكدر صفو العاملين.. كل منهم فى موقعه. بعد وصوله إلى هذا الموقع كل صباح بعد أن يكون قد اجتاز حفرة أو حفرتين.. وبعد أن يكون قد سقط

فى بالوعة أو بالوعتين وبعد أن يكون قد تخطى عددا من المطبات لا يعد ولا يحصى فيذهب إلى عمله غالبا متأخرا عن موعد الحضور ويبدد ساعة على الأقل لكى يلتقط أنفاسه مما أصابه من مخاطر الطرق التى ذكرناها والتى لم نذكرها.

لا يعقل إذن أن نتعلل بأن الأمية هى سبب تخلفنا فى الوقت الذى يستطيع الأميون عندنا أن ينقذونا من بعض هذه المظاهر التافهة للتخلف.. والتى هى فى نفس الوقت مهينة لكل مصرى ومواطن غيور.. وقاتلة لروح العمل بين غير الأميين الذين قد ترتفع إنتاجيتهم (المنخفضة فى تدهور مزر) إذا هم أحسُّوا أننا قد أدركنا ولو مؤخرا أو متأخرا فإنهم ليسو مطالبين بتنظيف مكاتبهم بأكمامهم ولا بتنظيف كراسيهم بملابسهم رجالا كانوا أو نساء. وفى الوقت الذى يتراكم فيه الأميون داخل هذه الإدارات الحكومية وشركات القطاع العام ناهيك عن السلالم والمصاعد ودورات المياه.

وقطاع التعليم نفسه ليس بريئا أو معصوما مما ذكرناه.. فمستوى النظافة والرقابة داخل العديد من الكليات بالجامعات المصرية لا تحسد جامعة عليه. ويفسر ولو جزءا بسيطا من هبوط الإنتاجية داخل هذا القطاع الذى يعج بالمتعلمين ويرعى نشاط التعليم فى كل مراحله.

وجدير بالذكر أنه يمكن توطين وتسكين عدد من الأميين فى كثير من المهن والحرف التى تقلصت أعداد المشتغلين فيها.. والتى

تراخت مستويات أدائها.. وتلك التى تباطأت مواعيد إنجازها وإتمامها.. مما أصاب القطاع العائلى وربما كل القطاعات بشتى أنواع الاكتئاب.. ونحن هنا لا نسوق القول على عواهنه.. بلا مسئولية.. أو بغير روية وتفكير.. بل إننا لا نتصور أبدا أن ما نقوله فيه أدنى تجن.. أو أن ما نطلبه فيه شيء من التعسف.. ومن ثم فلا يصح أن يعتبره أحد ضربا من التمنى.

لابد إذن أن تختفى الأعذار التى نتذرع بها لحماية التخلف والتغاضى عنه.. ولنواجه مشكلة الأمية أولا بتشغيلها ثم نتجه بعد ذلك (أو حتى فى نفس الوقت) إلى محوها.. علما بأن الأمية ليست الا مظهرا واحدا من مظاهر التخلف فى الدول المتخلفة.. وليست إلا عاملا واحدا يمكن استثماره لصالح التنمية فى تلك الدول. فهناك مظاهر أخرى وعوامل أخرى لا يصح المرور عليها مر الكرام دون مواجهتها أولا وقبل كل شيء بتسخيرها لخدمة أغراض التنمية.

فمثلا إذا كانت الدولة (المتخلفة طبعا).. دولة ترابية.. بطبيعتها.. أى إنها دولة يكسو شوارعها التراب.. فإن أول ما يتعين على هذه الدولة أن تفعله هو أن تعمل على تحويل التراب إلى طين ثم تحويل الطين ربما إلى فخار.. ثم تحويل الفخار إلى قوارير.. وأصص.. وأوان.. وأوعية.. ثم تعمل بعد ذلك على تلميع هذه الأوعية بفعل حرارة الأفران.. لكى تسر الناظرين فى بلادنا.. وفى غير بلادنا.. بإذن الله.

وقد يكون عند الدول المتخلفة شيء من القش أو من سعف الشجر أو من النوى أو من الليف أو ما شابه.. ولكنها تعودت ألاّ تنظر إلى شيء من هذا الذى لديها - للأسف - على أنه مورد من مواردها التى يمكن استثمارها لصالح التنمية.. بل إن هذه الدول كثيرا ما تستنكف من ذكر أسماء هذه الأشياء على أنها موارد.. وتستنكرها.. ولا تلتفت إليها.. ظنا من هذه الدول المتخلفة أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بأرقام استثمارات ضخمة.. أرقام تكتسب احترامها من عدد الأصفار التى على يمين الرقم المهاب.

ومعنى ذلك - مع شديد الأسف - أن الدول المتخلفة تتجه فى جهودها التنموية إلى أضيق الأبواب - وليس أوسعها - وإلى أفدح الاستثمارات - وليس أقلها - وتشيح بوجهها - للأسف - عن المشروعات التى هى أيسر تحقيقا.. وأسرع عائدا.. وأرفع جودة.. وأقرب إلى قدرات التجويد المتوافرة فيها وأقدر على منافسة منتجات بلاد أخرى بشرط أن تسعى إلى التسويق العالمى بجدية.. لإصلاح ميزان مدفوعاتها.. وتحسين سعر صرف عملتها إزاء أسعار العملات الأخرى وإصلاح كل أمورها على أسس اقتصادية واجتماعية سليمة.

والواجب علينا فى الدول المتخلفة ألاّ نترفع عن إنتاج شيء ما لمجرد أن الاستثمارات اللازمة لإنتاجه ضعيفة أو هينة.. فإن إنتاج هذا الشيء الذى قد يبدو للبعض تافها.. أشرف وأكرم من أن

نمد أيدينا (كأمة) للحصول على رغيف الخبز (سلفة) أو (صدقة) بشرط أن يكون الإنتاج للأسواق المحلية والخارجية. وألاّ تكون تكلفة الإنتاج باهظة حرصا على أن يكون سعر التسويق مجزيا للمنتج.. وعادلا للمستهلك.. وإلا هلكت التجربة.

والحديث هنا عن توخى الحكمة فى ضرورة تشغيل الموارد الضائعة أو الراكدة وحسن اختيار ما يمكن إنتاجه والتفوق فى إنتاجه.. بما فى ذلك حسن اختيار التكنولوجيا والقدرة على تطويعها وتطبيعها بما يتناسب مع مصالح وأوضاع الدولة المتخلفة صاحبة القرار والإصرار على تحريك مواردها. فاختيار التكنولوجيا وتطويعها وتطبيعها هو نوع من أنواع المواءمة المقصودة التى تكفل استثمار التخلف دون إرهاقه.

ولعل لنا فى اليابان أسوة حسنة إذ أن اليابان قد علمتنا ضرورة المحافظة على القطاعات التقليدية (المتخلفة) جنبا إلى جنب مع القطاعات العصرية (المتقدمة) لكى يتم تمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاعات العصرية المتقدمة - وهى عادة عالية التكلفة - من وفورات الأنشطة الإنتاجية للقطاعات التقليدية المتخلفة التى هى عادة ذات تكلفة منخفضة، ومن ثم فإن هامش الربح فيها يمكن أن يكون عريضا ومن هذا الربح يأتى الادخار الذى يمكن تحويله إلى استثمار.

فالقطاعات التقليدية فى اليابان (وفى غير اليابان) أجورها عادة منخفضة ومنتجاتها تباع بسعر مهما كان منخفضا فإنه يحقق هامشا للربح كبيرا.. ومن هنا تمكنت اليابان من الاستفادة من هذا الهامش فى تمويل القطاعات العصرية التى هى بطبيعتها عالية التكاليف.

وقد تفوقت اليابان على أمريكا فى عديد من الصناعات.. بل إن أمريكا قد اضطرت إلى الانسحاب من إنتاج سلع بعينها حين وجدت أن اليابان قد تفوقت عليها فى إنتاج تلك السلع.. وذلك لأن اليابان ركزت فى كل ما تنتجه على الاستفادة من المزايا النسبية لها ولأبنائها وأول هذه المزايا وفرة المهارات والمواهب اليدوية والفنية والعقلية فكانت بذلك منطقية مع مقتضيات التنمية التى قلنا إنها لا يمكن أن تتم إلا بالاعتماد على أكثر الموارد وفرة وليس على أكثر الموارد ندرة.

ومصر لن تنمو تنمية مستقلة إلا إذا توجهت إلى استثمار أكثر مواردها وفرة سواء كانت هذه الموارد هبة طبيعية أو موهبة مكتسبة.. لتحقيق جودة أعلى وإتقان أكثر وإنجازات أيسر وعائدات أسرع لكى تجذب أنظار الأسواق العالمية إليها مع تغطية احتياجات السوق المحلى من نفس هذه المنتجات التى تباع عالميا أو من سلع أخرى يتم إنتاجها للسوق المحلى فقط بنوعيات محلية مقبولة. أو من منتجات أخرى مستوردة مادامت شروط التبادل التجارى بينها وبين الخارج قد تحسنت.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر.. فإن أبحاثنا العلمية فى كل مجال يتعين أن تركز علـى اكتشـاف مـا هـو خـاف ومطمـوس مـن ثرواتنـا وتراثنا. ولكن المؤسف أن النتائج التى تنتهى إليها بحوث البـاحثين عندنا تبدو كما لـو كـانت نتـائج مدبّـرة. فمعظـم هـذه النتـائج يكـاد لا يحلو لها إلا إدانة هذا الشعب فهى دائما تضـع هـذا الشـعب فـى قفص الاتهام بل فى كل أقفاص الاتهام.

فالشعب فى نتائج هذه الأبحاث يبدو وكأنـه هـو الـذى لا يصـون بل دائما يبدد وهو الذى يسرف فى كل شيء بلا حـدود وهـو الـذى يتخلف عن الإنتاج بـلا ضمـير وهـو الـدى لا يـدرك أهميـة الادخـار ولا يساهم فى تنمية المدخرات ولا يحقق الاستثمار المطلوب والمرغوب ثم إنه هو الذى لا يريد أن يكف عن الإنجاب.

فهل هذه الاتهامات كلها صحيحة؟

وهل صحيح أن الشعب دائما.. هو المتهم؟

وإذا كان الأمر كذلك.. فهل هو المتهم الوحيد.. فى كل شيء؟

وإذا صح أنه فى الإمكان إلصاق كل العيوب بهذا الشعب.. أو إذا صح أن تنسب إليه كل الرذائل ما ظهر منها وما بطـن.. فـهل ليـس فى هذا الشعب فضيلة واحدة من فضائل الأرض؟

الأبحاث التى يقوم بها الباحثون تكاد لا تكشف إلا عـن العيـوب والنقائص..

بل إن ما قد يكون فى هذا الشعب من محاسن كالصبر والطاعة والمجاملة وأدب المعاملة عموما.. تترجمه لنا هذه الأبحاث على أنه خضوع واستكانة ومداهنة.. أى إنهم فى أبحاثهم ينظرون إلى محاسن هذا الشعب على أنها عيوب ونقائص.

ونحن لا نريد أن ننكر – على طول الخط – أن فى بعض ما تسفر عنه هذه الأبحاث شيئا من الصحة والصدق ولكننى أخاف وأتخوف أن يؤدى بنا هذا النهج إلى إصابة هذا الشعب باليأس والإحباط من كثرة ما نصبه على رأسه من اتهامات ومن كثرة ما نلومه على ما يفعل مما نعتقد أو نرى أنه يحب أن يفعل.

لذلك فنحن فى أشد الحاجة إلى بحوث تستهدف – عمدا – اكتشاف ما فى هذا الشعب من فضائل ومحاسن ومزايا ولو لمجرد انتشال هذا الشعب من وهدة اليأس والإحباط التى سقط فيها بالفعل بشرط ألاَّ ندفع به من النقيض إلى النقيض وبحيث لا يترنح من كثرة الإعجاب بالذات والغرور وإنما كل الذى نريده أن يخرج هذا الشعب – شعب مصر – من قفص الاتهام ومن كل أقفاص الاتهام المتعددة التى درجنا على أن نضع الشعب المصرى فيها ظلما وعدوانا.. فى كل الأحيان.

فمما لا يستطيع أحد أن ينكره أن شعب مصر قانع وهادئ ووديع.. بل إن مطالبه متواضعة.. فطعامه مثلا لا يكاد يتجاوز عشر

سلع أو خمس عشرة سلعة قد يكون وقد لا يكون من بينها اللحم أو الدجاج أو الأسماك.. وخبزه أسود رغم أنه مصنوع من دقيق أبيض مستدان أو ممنوح. فماذا لو اختصرنا الطريق وصنعنا هذا الخبز من شيء أسود فى الأصل.. ثم إن شعب مصر لا يطمع بعد ذلك فى أكثر من تمرة أو تمرتين وكوب من الشاى.. فهل هذا كثير؟